

اتفاق تجاري واقتصادي
بين حكومة سلطنة عمان
وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

**اتفاق تجاري واقتصادي
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية**

ان حكومة سلطنة عمان وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية اذ تحدوهما روح التعاون المبنية من ايمان الشعبين الشقيقين العماني والاردني بالاخوه التي تربطهما ..
ورغبة منها في تمية العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما ، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعهود بها في كل من البلدين ..

فقد اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى

يسمح كل من طرف في هذا الاتفاق - في نطاق تشريعاته السارية - بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ المحلي إلى بلد الطرف الآخر ، ويسمح الطرف الآخر باستيراد هذه المنتجات والثروات ...

المادة الثانية

لأغراض هذا الاتفاق يعتبر منتجًا صناعيًا ذات منشأ أردني أو عماني كل منتج لا تقل القيمة المضافة إليه الناشئة من إنتاجها في أي من البلدين عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند تمام إنتاجه ، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعهود بها في كل دولة ..

المادة الثالثة

يجري تسديد المدفوعات التجارية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنوين بعملة كل من البلدين طالما كانت قابلة للتحويل والا فبعملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان ...

المادة الرابعة

يعلم الطرفان على تنمية التعاون الاقتصادي بين بلديهما بالوسائل التالية :

- ١ - تشجيع قيام مشروعات اقتصادية وشركات مشتركة بين البلدين .
- ٢ - دعم توظيف رؤوس أموال أحد البلدين ورعاياه في البلد الآخر .
- ٣ - تنشيط ساحة رعايا كل من البلدين في البلد الآخر ، وإنشاء المشروعات السياحية المشتركة بينهما .
- ٤ - تسهيل الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي لرعايا الطرف الآخر .

المادة الخامسة

يقدم كل من الطرفين للطرف الآخر التسهيلات الازمة لإقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة والمؤقتة والمشاركة في المعارض والأسواق الدولية التي تقام في بلد الطرف الآخر ..

المادة السادسة

مع مراعاة القوانين والقرارات الصادرة في كل من البلدين يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع المنوع التعامل فيها في البلد الذي تمر عبر أراضيه ، ويعلم الطرفان على منح التسهيلات الازمة لمرور البضائع ووسائل النقل عبر أراضيها والعائدة الى الطرف الآخر وفقاً للقواعد التي تضعها اللجنة المشار اليها بالمادة التالية ..

المادة السابعة

تؤلف لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق وضمان حسن تنفيذه ، وتتولى بوجه خاص تقديم التوصيات فيما يتعلق بوسائل معالجة الصعوبات التي تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق وطرق تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين البلدين ، وتعقد اللجنة مرة على الأقل كل عام وبالتناوب في عاصمة كل من الدولتين وتحدد في كل اجتماع تاريخ اجتماعها التالي ..

المادة الثامنة :

لا يجوز أن يترتب على إبرام هذه الاتفاقية المساس أو الإخلال بأية اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تكون أي من الدولتين المتعاقدتين طرفا فيها ..

المادة التاسعة :

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من الطرفين وفقاً للقواعد القانونية المقررة في كل من البلدين ..

ويُصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق ..

ويعمل به لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ سريانه ، ويجدد تلقائياً لمدة سنة فخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء الاتفاق قبل انتهاء مدته بثلاثة أشهر على الأقل .

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين ووقع عليه ممثل كل من حكومة سلطنة عمان وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالاحرف الأولى .

مسقط في : ٨ جمادى الثاني ١٤٠٦ هـ
الموافق : ١٨ فبراير ١٩٨٦ م

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة سلطنة عمان

العقيد الركن
سالم بن عبدالله الغزالى
وزير التجارة والصناعة

د. رجائي المعشر
وزير الصناعة والتجارة



محضر اجتماع الدورة الثالثة
للجنة الأردنية العمانية المشتركة
عمان ١٨ - ٢٠ / نيسان (أبريل) ١٩٩٣

في إطار العلاقات الأخوية الخالصة والمتميزة التي ترتبط بها المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان والتي أرسى قواعدها جلالة الملك الحسين بن طلال وأخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظمين .

واستناداً إلى المادة السابعة من الاتفاق التجاري والاقتصادي الموقع بين حكومتي البلدين الشقيقين في مسقط بتاريخ الثامن عشر من شباط عام ١٩٨٦ .

عقدت اللجنة الأردنية العمانية المشتركة دورتها الثالثة في عمان خلال الفترة من ١٨ - ٢٠ / نيسان (أبريل) ١٩٩٣ .

وقد ترأس الجانب الأردني معالي الدكتور عبدالله النسور وزير الصناعة والتجارة ، فيما ترأس الجانب العماني معالي مقبول بن علي بن سلطان وزير التجارة والصناعة (قائمة بأسماء أعضاء الوفدين مرفقة) .

وخلال زيارة معالي رئيس الوفد العماني لبلده الثاني المملكة الأردنية الهاشمية استقبله سمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم .

كما استقبل سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الحكومة الأردنية واصحاب المعالي السادة :
وزراء التعليم العالي ، التموين ، الصحة ، الزراعة .

كما قام معالي رئيس الوفد العماني بقاء اصحاب السعادة رئيس واعضاء اتحاد غرف التجارة الاردنية وغرفة صناعة عمان .
وبزيارة لمؤسسة المدن الصناعية الاردنية بمدينة سحاب اطلع خلالها على التجربة الاردنية في اقامة وادارة المدن الصناعية وبعض المصانع فيها .

وفي جو من الاخوة الخالصة والصراحة التامة والتفهم والحرص الاكيدين استعرض الجانبان مجالات التعاون الاقتصادية التجارية ، التربوية ، الثقافية ، الفنية ، الاعلامية ، الصحية ، والنقل وسبل تعزيزها وتنميتها والانتقال بها الى المستويات التي تحقق مصالح شعبيهما الشقيقين .

اولا : في مجال التبادل التجاري والصناعي
استعرض الجانبان حجم التبادل التجاري والسلع المتبادلة بينهما للسنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ولاحظا ان ما تحقق في هذا المجال لم يرق الى تطلعاتهم واتفقا في هذا المجال على ما يلي :

١- زيادة حجم التبادل التجاري وتنوعه واتخاذ كافة الاجراءات التي تحقق ذلك .

ب- انشاء شركات تجارية مشتركة بهدف تسريع وتنوع وزيادة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين .

ج- تبادل زيارات وفود غرف التجارة والصناعة وكذلك ممثلي القطاعات الاقتصادية الخاصة في كلا البلدين .

د- تبادل المعلومات والبيانات التي تساعده على التعريف بمنتجات كل بلد لدى البلد الآخر .

هـ- تسهيل انتقال رجال الاعمال بين البلدين .

و- اتخاذ كافة الاجراءات التي تسهل عملية انتقال الاشخاص وتبادل السلع والمنتجات الصناعية بين البلدين الشقيقين بشكل مباشر .

ز- تسهيل عملية عبور وسائل النقل وسائقها من والي البلدين .

٢- في مجال الزراعة والثروات الحيوانية

اتفق الطرفان على ما يلي:

تعفى المنتجات والثروات الزراعية والحيوانية (بما فيها السمكية)
غير المصنعة والمتبادلة بين البلدين من كافة الرسوم الجمركية
والرسوم والضرائب الأخرى .

تسهيل عملية تبادل وانتقال السلع والمنتجات الزراعية ومستلزماتها بين البلدين

ثانيا التعاون في مجال المشاريع المشتركة

استعرض الجانبان المراحل التي مرت بها اقامة الشركة المشتركة واتفقا على
تشكيل لجنة فنية من ممثلين عن الجانبين تجتمع خلال فترة اقصاها ثلاثة اشهر
من تاريخه وذلك لاتخاذ الخطوات العملية لوضعها موضع التنفيذ .

وقد سمي الجانب الاردني السادة : مروان عوض / أمين عام وزارة الصناعة
والتجارة ، محمد عصفور رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية ، خلون ابو
حسان رئيس غرفة صناعة عمان في حين سمي الجانب العماني سعادة راشد
بن سالم المسروري مدير عام التجارة والفاضل نائب رئيس غرفة تجارة
وصناعة عمان والفاضل محمد بن مسلم العلوى مدير عام شركة الاسماك
العمانية .

حرر ووقع في عمان بتاريخ ٢٨/شوال ١٤١٣ الموافق ٢٠ نيسان
/ابril/ ١٩٩٣ من نسختين اصليتين باللغة العربية .

عن حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية

الدكتور عبدالله النسور
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة سلطنة عمان

McBول بن علي بن سلطان
وزير التجارة والصناعة